مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٦/٩

مناقشات الدستور الجديد

اعطاء المحاكم حق النظر فى دستورية القوانين

القضـــاء مستقل وسلطته لاتخضـــع لأية رقابة من خارجها

اكدت لقاءات المجموعات الدســـتورية بالمحافظات امس لاستطلاع راى الجماهير فيما يجب أن يكون عليه الدستور الدائم ،حرص الشعب على اختلاف فئاته للادلاء بمقترحاته ، ومنها ان ينص فى الدستور على اعطاء المحاكم حق النظر فى دستورية القوانين ، وعدم جواز التفـرغ للعمـل السياسى ، وان المعاش حق مكتسب لكل مواطن وان القضاء مســتقل وســلطته لا تخضع لرقابة من خارجها ، وان يتضمن الدستور المبادىء التى وردت فى بيان ٣٠ مارس .

كما اكدت الجمـاهير الـدور الطليعى للمراة وضرورة النص فى الدستور على مساواتها بالرجل فى جميع الحقوق ،واسقاط ما بقى حولها من اغلال لتستطيع المشاركة فى صنع الحياة الجديدة .

فى محافظة القاهرة

كتب محمد عبد التواب :

عقدت المجموعة الدستورية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للدستور برئاسة السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب ورئيس اللجنة لقاء أمس مع أساتذة الجامعات ورجال القانون والدستور وذلك بكلية حقوق جامعة القاهرة وشهد الاجتماع الدكتور محمد مرسى احمد وزير التعليم العالى والسيد حامد محمود محافظ الجيزة والدكتور جابر جادعبدالرحمن مديرالجامعة وعمداء واساتذة الكليات والعاملونبها.

وقد تحدث السيد حافظ بدوى فنقل الى الجامعة ورجالها تحية الرئيس السادات وقال ان مهمة وضع الدستور مهمة تتعلق بأمتنا ومستقبلنا وان الدستور الدائم هو الركيزة الاساسية لهذا المجتمع فلا بد أن يقوم على أساس متين تكون الجامعة أساسه ، لذلك فقد طلب الرئيس السادات أن تستعين اللجنة التحضيرية للدستور برجال الجامعات .

وقال انكل ما نعمله هو من أجل المعركة ودستورنا هذا من أجل المعركة ودعمها ومن أجل حياة افضل .

ثم بدأت المناقشات فطالب الدكتور رفعت المحجوب استاذ الاقتصاد السياسى بجامعة القاهرة بضرورة ان يتضمن الدستور وضع الديمقراطية كقاعدة أساسية للحكم فى البلاد واقامة المنظمات الدستورية ذات الفاعلية وضمان الحرية قانونا وممارسة وضمان الحقوق الاقتصادية وان تثير التنظيمات السياسية الجديدة للدستور حوارا حرا وان تقوم الدولة الجديدة على أساس مبدأ سيادة القانون واحترام الحريات .

وطالبت الدكتورة سعاد ماهر الاستاذة بكلية الاداب بأن يحدد الدستور الجديد واجب المرأة بوضوح وان ينص على التجنيد الاجبارى للمرأة وقت الحرب وحقها فى حمل السلاح وتجنيدها لخدمة المجتمع فى غير أوقات الحرب وان تكون مدة التجنيد سنة على الاقل .

كما طالب الدكتور ثروت بدوى استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة بأن يتضمن الدستور تحديدا دقيقا لطبيعة الاتحاد الاشتراكى على ان يكون تجميعها لقوى الشعب العاملة وتعبئة له من أجل أهداف شعبية وممارسة رقابة شعبية وليس كسلطة وتحديد علاقته بالسلطات المختلفة فى الدولة وعدم جواز تدخل الاتحاد الاشتراكى فى الاجهزة التنفيذية والتشريعية .

وتركزت بقية الاقتراحات حول ضرورة ان ينص فى الدستور على سيادة الدستور نفسه وحمايته ومبدأ انتخاب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية وسيادة القانون والنص على كرامة وحصانة عضو الهيئة التشريعية والقضائية وحرية الصحافة والتأكيد على دور الشباب فى المجتمع .

هذا وكانت نفس المجموعة قد عقدت اجتماعا فى الصباح بمواطنى القاهرة بمجلس المحافظة شهده السيد وجيه أباظه محافظ القاهرة .

وكانت اهم الاراء التى ابداها المواطنون على النحو التالى :

● **فاروق غنام المحامى :** طالب بضرورة تلقى اقتراحات المصريين بالخارج بشأن الدستور وأن يكون الاتحاد الاشتراكى الجديد التنظيم الام للتنظيمات النقابية والشعبية على جميع مستوياتها تحقيقا لوحدة قوى الشعب العاملة .

● **الدكتور بدوى عبد اللطيف مدير جامعة الازهر :** طالب بأن يستمد الدستور نصوصه من القرآن الكريم والشريعة الاسلامية مع حماية الاديان جميعها وتأكيد انتماء مصر الى الامة العربية وضمان الملكيات الخاصة والاشتراكية والتعاون .

● **القمص ارسانيوس زكى كاهن كنيسة العذراء بشارع مسرة :** اقترح أن يؤكد الدستور الوحدة القومية بين عنصرى الامة ودعم الترابط الاخوى الوطنى بين الاقباط والمسلمين والعلاقات التاريخية الطيبة بين أبناء الشعب المصرى ، وفتح المجال أمام استثمار رؤوس الاموال الاجنبية والعربية .

● **محمود عطيتو أحمد رئيس نقابة السكك الحديدية :** طالب بأن يتضمن الدستور نصا واضحا ومحددا عن تعريف العامل والفلاح، وحماية المكاسب العمالية والاشتراكية وتوسيع مظلة الخدمات الاجتماعية والتأمين والمعاشات .

● **الدكتورة زينب السبكى :** لابد أن ينص الدستور على تأكيد دور المرأة الطليعى واعادة النظر فى قوانين الاحوال الشخصية بالغاء تعدد الزوجات وأن يكون من حق الابناء الجمع بين معاشين من والديهما العاملين .

● **محمد عبد السلام عضو اتحاد عمال الجمهورية :** طالب بأن يكون الدين مادة رئيسية فى البرامج التعليمية للمصريين ، وأن تلتزم الدولة بمحو الامية للمواطنين.

وقبل نهاية الاجتماع اعلن السيد حافظ بدوى أن مجلس الشعب يناشد المواطنين ارسال مقترحاتهم حول مشروع الدستور الدائم الى المجلس لدراستها .

هذا وتلتقى المجموعة الدستورية برئاسة السيد حافظ بدوى اليوم بجماهير محافظتى الغربية والمنوفية . كما تلتقى غدا بجماهير محافظة الاسكندرية ثم تختتم لقاءاتها يوم السبت القادم بلقاء مع جماهير محافظة البحيرة .

فى محافظة الدقهلية

كتب لبيب السباعى واحمد الشرقاوى :

بدأت أمس المجموعة الثالثة من لجنة الدستور جولتها لتلقى مقترحات الجماهير حول مشروع الدستور الدائم حيث عقدت اللجنة برياسة السيد مصطفى كامل مراد وكيل مجلس الشعب مؤتمرا شعبيا بالمنصورة حضره السيد عبد الفتاح على أحمد محافظ الدقهلية وأعضاء المجموعة البرلمانية والنقابات والهيئات وأمناء المراكز والاقسام المؤقتون وممثلو الطوائف الدينية والتنظيمات النسائية ، وتفرع المؤتمر الى ٥ لجان :

اللجنة الاولى : لجنة الادارة المحلية والقوانين الاساسية ومقررها السيد خالد حسونة رئيس نيابة استئناف المنصورة الذى حدد مقترحات الادارة المحلية فى ان ينص فى الدستور على تطبيق النظام اللامركزى وان تختص الوزارات بالتوجيه ورسم السياسة العامة وتتولى المحافظات جميع أعمال التنفيذ ، وان يمتد سلطان الادارة المحلية الى كافة فروع الوزارات ما عدا وزارتى العدل والحربية وان تكون المجالس المحلية منتخبة انتخابا حرا مباشرا بكامل هيئاتها وان يشكل فى كل محافظة مجلس تنفيذى من الوزارات

اللجنة الثانية : وهى لجنة نظام الحكم ومقررها محمد محمد بدر وكيل أول نيابة المنصورة وحددت المقترحات التى ينص عليها فى الدستور وهى :

١ ــ اسم الدولة جمهورية مصر العربية ودينها الاسلام ولغتها العربية ، وان يكون للدولة ٣ سلطات تشريعية يمثلها مجلس الشعب ، وقضائية يمثلها القضاء ، وتنفيذية يمثلها رئيس الجمهورية ومعاونوه وأن ينص على الفصل بين السلطات الثلاث .

٢ ــ ينص على أن يكون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية هو ونائبه معا وان يكون هناك أكثر من مرشح حتى تكون هناك فرصة للاختيار ، والا تقل سنهما عن ٤٥ عاما ، وتكون مدة رياسة الجمهورية ٥ سنوات ولا تجدد أكثر من مرة واحدة .

٣ ــ الشعب هو مصدر السلطات جميعا والترشيح والانتخاب لعضوية مجلس

الشعب حق لكل المواطنين فى ضوء القانون ، ولا تكون عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لعضوية مجلس الشعب.

٤ ــ النص على عدم اسقاط عضوية مجلس الشعب الا بقرار من المجلس نفسه ودون ارتباط بسقوط عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعطى أى تفويض فى سلطاته لاى فرد .

٥ ــ التأكيد على استقلال القضاء وعدم السماح بأى قضاء استثنائى والا يحرم أى فرد من حقوقه القضائية ، واعطاء المحاكم جميعها حق النظر فى دستورية القوانين ، ومحاكمة المسئولين والقيادات اذا أخلوا بمسئولياتهم، والاخذ بنظام المحلفين فى قضايا الاحوال الشخصية والعمالية .

اللجنة الثالثة : وهى لجنة مقومات المجتمع الاساسية ومقررها السيد برهام برهام غازى رئيس محكمة المنصورة حددت مقترحاتها فى الدستور بأن تكون الملكية للشعب ممثلة فى القطاع العام ولا يجوز المساس بالودائع والمدخرات الخاصة بالافراد الا فى الاحوال التى ينظمها القانون، وان الحد الاقصى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان للاسرة و ٥٠ للفرد ، وان الدولة تحمى الاخلاق وفقا للدين وان يكون المعاش حقا مكتسبا لكل فرد .

اللجنة الرابعة : وهى لجنة الحرية والاخلاق ومقررها الشيخ عبد الحميد عبد المتعال شيخ المعهد الدينى طلبت ان ينص فى الدستور على أن الاسلام هو ختام الرسالات وان تكون جميع تعاليمنا مستمدة منه وان مصر جزء من الامة الاسلامية وان حرية الاديان مكفولة فى ظل الاسلام .

كما اجتمع السيد مصطفى كامل مراد بشباب المنصورة وأعضاء رابطة خريجى المعاهد العليا للتربية الرياضية .

حيث تحدث اليهم عن دور الشباب فى الظروف الحالية وفى دعم البناء الاشتراكى وطالب بضرورة النص فى الدستور على ان الرياضة وتنظيم اوقات الفراغ حق مكفول للمواطنين تتولى الدولة تدبير الميزانية اللازمة له . كما طالب بضرورة ضم عضو رياضى جديد الى لجنة الاشراف على الانتخابات ■

فى محافظة بنى سويف

كتب محمود سامى:

التقى أعضاء اللجنة الثانية من لجان الدستور أمس بمواطنى محافظة بنى سويف وضمت اللجنة السادة مختار هانى ود.الدكتور فاروق جرانة ورفعت بطل . والقى السيد عماد الدين رشدى محافظ بنى سويف كلمة طالب فيها المواطنين بالتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم فى الدستور الجديد بحرية تامة، ثم دارت المناقشة على النحو التالى:

● **الدكتور على رشدى طبيب وعضو مجلس المحافظة :** طالب بتأميم الطب ، وان ينص الدستور على ذلك ، واذا كان هذا سوف يستلزم ميزانية كبيرة ووقتا طويلا فانه يرى ان تتدرج عملية التأميم بحيث تتم فى عشر سنوات ويمكن البدء مثلا بتأميم طب الاسنان والاطراف الصناعية وغيرها .

● **محمد جلال الدين أحمد الموظف بالمحافظة :** اقترح ضرورة التأكيد على سيطرة الجهاز الشعبى على كافة التنظيمات التنفيذية وانشاء هيئة سياسية متخصصة تضم الهيئات التنفيذية المسئولة عن الشباب لتوجيه نشاطهم فى اتجاه وطنى وعلمى .

● **محمد شحاتة الزعيرى ــ عضو مجلس أمة سابق :** طالب بأن ينص الدستور على تطبيق مبادىء الشريعة الاسلامية تطبيقا ملزما وسليما . واقترح ان تتم جميع مراحل تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب المباشر منعا لسيطرة فئة قليلة أو استعمال وسائل غير مشروعة وبهذا تتحقق سيطرة الشعب الكاملة على جميع منظماته .

● **ثريا الجبالى الموظفة بالشئون الاجتماعية** : طالبت بتأكيد ما ورد فى الميثاق من مساواة المرأة بالرجل واستاط ما بقى حولها من اغلال لتستطيع ان تشارك فى صنع الحياة الجديدة فى مصر، وان يكفل الدستور حق المرأة العاملة فى الجمع بين مرتبها ومعاش زوجها دون قيد.

● **حسن اسماعيل نقيب المحامين فى بنى سويف** : قدم للجنة الاقتراحات التى اتفق عليها المحامون فى بنى سويف وهى: النص على ان تكون مصر جمهورية برلمانية اشتراكية وليست جمهورية رئاسية ، وان ينص فى الدستور على استقلال السلطة القضائية وان لا تخضع هذه السلطة لاية رقابة من خارجها .

● **حسن أمين حسن موظف بالجمعية الصناعية** :

اقترح ان ينص الدستور على ضمان حياة العامل واحترام رأيه وشكواه فى جميع المستويات وتشكيل لجنة دائمة على مستوى الدولة لنظر الشكاوى .

● **محمد أمين خطاب مهندس زراعى** : قدم مقترحات باسم نقابة المهن الزراعية تتضمن ان يكون اسم الدولة جمهورية مصر العربية وان تنبع جميع مواد الدستور من الاديان والقيم الاخلاقية ،